

تقرير مراقب الحسابات		العربية
01/01/2025-31/12/2025		
مراقب الحسابات		
مراقب الحسابات		
الرأي		
رأي غير متحفظ		نعم
أساس الرأي		
أساس الرأي غير المتحفظ		<a href="#">Ref #1</a>
أمور التدقيق الرئيسية		<a href="#">Ref #2</a>
معلومات أخرى		<a href="#">Ref #3</a>
مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية		<a href="#">Ref #4</a>
مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية		<a href="#">Ref #5</a>
تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى		<a href="#">Ref #6</a>

# 1

### الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة السوداي للطاقة ش.م.ع.ع ("الشركة")، والتي تتألف من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، بالإضافة إلى الإيضاحات التي تتضمن السياسات المحاسبية المادية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025، وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية الدولية).

### أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الشركة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، حيثما تنطبق على أعمال مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بأعمال مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة في سلطنة عمان. لقد استوفينا أيضاً مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

# 2

إن أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا وإثناء تكوين رأينا حول القوائم المالية بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

### اختبار انخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات وأصول حق الاستخدام

راجع الإيضاحات 3 و8 و9 حول القوائم المالية.

### أمور المراجعة الرئيسية

### كيف تم تناول أمور المراجعة الرئيسية في سياق مراجعتنا

كما في 31 ديسمبر 2025، تمتلك الشركة أصولاً غير

مالية مع مؤشرات انخفاض في القيمة تبلغ 217.54

. تعتبر الأصول غير المالية التي تتكون من ٢٢مليون

القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات 217.68

،( ٢٢) وأصول حق الاستخدام (0.36 مليون ٢٢مليون

،( ٢٢ناقصاً مطلوبات الإيجار ذات الصلة (0.5 مليون

كواحدة من وحدات توليد النقد. عند إجراء مراجعة

لانخفاض القيمة، يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد بناءً

على " القيمة من الاستخدام" أو "القيمة العادلة ناقصاً

تكاليف البيع"، أيهما أعلى.

تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها، من بين أمور أخرى:

تكوين فهم بشأن منهجية تقييم انخفاض القيمة والافتراضات الرئيسية

الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد.

تقييم تصميم وتطبيق الضوابط الداخلية الرئيسية حول تقييم انخفاض

القيمة وعمليات احتساب القيمة القابلة للاسترداد؛

تقييم مدى معقولية

يعتبر اختبار انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 17

للشركة من بين أمور المراجعة الرئيسية نظراً لتعقيد المتطلبات المحاسبية والأحكام الهامة المطلوبة لتحديد الافتراضات التي سيتم استخدامها لتقدير قيمة الأصول القابلة للاسترداد. تم اشتقاق القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد من نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصوصة (القيمة من الاستخدام). تستخدم هذه النماذج العديد من الافتراضات الرئيسية، بما في ذلك تقديرات الإيرادات المستقبلية الثابتة والمتغيرة، وتكاليف التشغيل ومعدل الخصم، واحتمالات حدوث مختلف سيناريوهات التجديد وما يرتبط بها من حالات عدم يقين.

اختبار الدقة الحسابية لنموذج التدفق النقدي المخصص؛

- إجراء تحليل حساسية الذي أجريناه، والذي تضمن تقييم تأثير التغيرات المحتملة بصورة معقولة للتدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم من أجل تقييم التأثير على الهامش المقدر حالياً لانخفاض قيمة الأصول غير المالية؛

- تقييم دقة إفصاحات القوائم المالية، بما فيها الإفصاحات المتعلقة بالافتراضات والأحكام الرئيسية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية ذي الصلة.

# 3

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات حول هذه القوائم المالية.

لا يشتمل رأينا حول القوائم المالية على المعلومات الأخرى، كما أننا لن نُعبر عن أي تأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهرية.

وإذا خُصنا، استنادا الى العمل الذي قمنا به، الى أن هناك خطأ جوهريا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

# 4

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقا للمعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية الدولية، وإعدادها وفقاً للمتطلبات ذات الصلة لهيئة الخدمات المالية والأحكام المطبقة من قانون الشركات التجارية لسنة 2019، وأنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك

إن القائمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

# 5

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة كفيلة دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في إجمالها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا الى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 17

- التحقق من مدى ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خالصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجعي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض القوائم المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض القوائم المالية بصورة عادلة.

تواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال مراجعتنا.

نقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة يؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة مغفلة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على هذه التهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية، وبذلك نُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

# 6

نحن نرى أن القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2025 وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ تتوافق، من جميع النواحي الجوهرية، مع:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية؛ و
- الأحكام المطبقة ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019.

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2025-31/12/2025	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
موبين تشودري	اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير
كي بي أم جي ش م م	اسم مكتب مراقب الحسابات